مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤٣

الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدّمة من بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا (٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا (٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من قيادة بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا، وهي إثيوبيا.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

يسرني أن أحيط مجلس الأمن علماً بنجاح الاضطلاع ببعثته إلى الاتحاد الأفريقي، والتي جرت في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، وللأمانة العامة على الدعم والمساعدة الكاملين أثناء التحضير لزيارة المجلس والقيام بها إلى أديس أبابا.

وعلى النحو الوارد في اختصاصات البعثة، فإن الغرض من زيارة المجلس إلى أديس أبابا كان يتمثل في تعزيز الشراكة وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن. وتم الاضطلاع بها في إطار التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وخلال وجود الوفد في أديس أبابا، عقد أعضاء مجلس الأمن مناقشات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر، الذي عُقد في ٨ أيلول/سبتمبر. وسبق الاجتماع الاستشاري اجتماع غير رسمي بين المجلسين، عُقد في ٧ أيلول/سبتمبر. وشارك في رئاسة الاجتماعين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والممثل الدائم لبوتسوانا لدى الاتحاد الأفريقي، وأنا.

وكان لكل من المجلسين أعضاء رئيسيون لعرض كل موضوع من المواضيع أو الرد على المقدّمات التي أدلى بها العضو المعين من المجلس الآخر. وقد أتاح كل من الاجتماع غير الرسمي والاجتماع التشاوري المشترك الحادي عشر فرصة لأعضاء المجلسين من أجل تبادل الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا. وعُقدت الاجتماعات على نحو صريح، بينما كانت المناقشة أيضاً موضوعية ومثرية جداً. أعتقد أنني أمثّل المشاعر التي أعرب عنها أعضاء المجلس الذين شاركوا في البعثة عندما أقول إننا وجدنا هذه الاجتماعات مفيدة للغاية وأنها مكّنتنا من التوصل إلى فهم أفضل لمواقف الاتحاد الأفريقي بشأن بعض المسائل التي تكتسي أهمية كبيرة في عمل مجلس الأمن.

وخلال الاجتماع غير الرسمي، عقد المجلسان مناقشات بشأن ثلاثة مسائل مواضيعية: الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتمويل اللازم للأنشطة الأفريقية للسلام والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وتبيّن أن الاجتماع غير الرسمي كان مفيداً جداً للجانبين، حيث أنه وفر لهما الفرصة للاستماع إلى آراء الجانب الآخر بشأن بعض المسائل التي توجد فيها آراء متباينة، كما هو الحال في مسألة تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أشار أحدهم إلى الشعور العميق بخيبة الأمل من الجانب الأفريقي – سواء كان مبرراً أو غير مبرر – فيما يتعلق بما هو، في رأيه، عجز هائل في تقاسم الأعباء، الأمر الذي جعل التضحيات التي قدمها الجانب الأفريقي تلقى معاملة غير لائقة. وجرى التشديد على ذلك أيضاً بطريقة انفعالية ملحوظة من جانب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

خلال الاجتماع التشاوري المشترك الحادي عشر، تبادل المجلسان الآراء التي تناولت ثلاث مسائل قطرية وإقليمية هي: الحالة في الصومال وجنوب السودان وحوض بحيرة تشاد. أظهرت المناقشة أن هناك نقاط تقارب عديدة بين المجلسين، ولا سيما بشأن معظم جوانب الحالة في جنوب السودان، وبعض المسائل المتعلقة بالصومال وحوض بحيرة تشاد.

فيما يتعلق بجنوب السودان، أعرب المجلسان عن قلقهما إزاء استمرار أعمال العنف والمعاناة التي يتعرض لها شعب جنوب السودان؛ وحثا طرفي النزاع على احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأثنيا على الدور القيادي الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد؛ وأعربا عن دعمهما، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية الرامية إلى تنشيط اتفاق السلام لعام ٢٠١٥؛ وأكدا على أنه لا يمكن حل المشاكل في جنوب السودان بالوسائل العسكرية؛ وحثا الطرفين على الالتزام بالحوار السلمي، كما دعيا في الوقت نفسه إلى النشر العاجل لقوة الحماية الإقليمية.

فيما يتعلق بحوض بحيرة تشاد، شدد المجلسان على ضرورة معالجة السبب الكامن وراء النزاع في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التحديات الناجمة عن تغير المناخ والتخلف والبطالة، من بين أمور أخرى؛ واعترفا بالبعد الإقليمي للتهديدات الأمنية وطابعها الشامل، ودعيا إلى اتباع نهج متكامل؛ وأثنى المجلسان على الدور الحاسم الذي تقوم به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وما ترتب على ذلك من تقدم محرز حتى الآن في مكافحة بوكو حرام.

فيما يتعلق بالصومال، أقر كلا المجلسين الدور الرئيسي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقليص قدرات حركة الشباب؛ وشددا على أهمية دعم قدرات الجيش الوطني الصومالي حتى تتمكن من تولي المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي؛ ودعيا إلى تضافر الجهود فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل المساعدة في معالجة الحالة الهشة وإيجاد الحلول المستدامة في الصومال.

إن الاجتماع الذي عقده أعضاء مجلس الأمن مع رئيس وزراء إثيوبيا، دولة السيد هايليماريام دسالن، وكبار المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي كان مفيدا للغاية. قدم رئيس الوزراء إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن آخر التطورات في مسائل السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي، وجرى تبادل للآراء بشأن الحالات، بما في ذلك الصومال وجنوب السودان.

ختاما، أود أن أثير نقطة بشأن نتائج الاجتماع الاستشاري المشترك. ففي العام الماضي، أمضى المجلسان سنة واحدة للاتفاق على البيان المشترك واعتماده. وكنا نأمل في أن نتمكن من تجنب مثل هذا التأخير غير الضروري في هذه السنة. على الرغم من أن المفاوضات التي جرت فيما بين خبراء المجلسين، هناك بعض المسائل المعلقة في مشروع البيان المشترك الذي تحتاج إلى المزيد من المفاوضات، ويحدوني الأمل أن يتم الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة، وعلى كل ما قدموه من دعم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.